أدت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد)كوفيد (19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة السائدة، وكسرت جدار الصمت عن اختلالات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تساهم بدورها في تضخيم آثار الجائحة. وتزيد كل أزمة في اتساع التفاوتات القائمة، لا سيما تلك المتصلة بالعمر والجنس ووسط الإقامة. وفي هذا الإطار، يتم تنظيم الحملة الأممية "16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء" لسنة 2020 حول موضوع "هشاشة النساء تتزايد وتتفاقم في ظل الأزمات"، وذلك من أجل معالجة هذا الموضوع استنادا إلى وضع الفئات المختلفة من النساء المعرضات بشكل خاص لأشكال متقاطعة من عدم المساواة والتمييز. وهذه الورقة المواضيعية هي واحدة من سلسلة من الوثائق المواضيعية التي تم تطويرها بهذه المناسبة من قبل وكالات الأمم المتحدة في المغرب، وفقًا لمجالات تدخلها، لتعكس التأثير المتباين لأزمة كوفيد 19 على التمييز ضد النساء، وذلك حسب مواطن الهشاشة الموجودة مسبقًا.

النساء واللجوء خلال فترة كوفيد 19

الفئات المستضعفة المعنية

اللاجئات المتواجدات بمفردهن دون دعم الأسرة/المجتمع. اللاجئات الأمهات أو ربات الأسر. اللاجئات صاحبات المشاريع أو العاملات.

وضعية اللاجئات

يعتبر النساء واللاجئون من بين الفئات الأكثر تضرراً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد 19، لذلك تعاني اللاجئات من ضعف مزدوج، وقد تأثرن بشكل مضاعف بهذه الأزمة.

تأثير كوفيد 19

تأثرت اللاجئات بشكل غير متناسب بآثار أزمة كوفيد 19 نظرًا لوضعهن كنساء ولاجئات ، فضلاً عن اعتبارات عائلية وإدارية وغيرها. خلال فترة الحجر الصحي، تمكنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تحديد حالات عنف منزلي بين فئات كانت أقل استعدادا للتبليغ على هذا العنف، لأسباب عائلية أو ثقافية. بالإضافة إلى ذلك، قامت العديد من النساء اللاتي هجرهن أزواجهن دون طلب الطلاق بالتصريح لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنهن والدات وحيدات من أجل طلب الحصول على مساعدة مالية خلال فترة الحجر الصحي. ويبرز هذا الأمر حالة الضعف المتفاقم التي عانت منها العديد من النساء خلال أزمة كوفيد 19.

وفقًا للدراسة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن 45.5٪ فقط من اللاجئات اللواتي يرأسن أسرًا لديهن تصريح إقامة ساري المفعول، مقابل 57٪ لدى اللاجئين الذكور.

وحسب الدراسة نفسها، فإن 11.5٪ فقط من اللاجئات المعيلات لأسرهن متزوجات[1] مقابل 45٪ من اللاجئين الذكور. 38٪ من هؤلاء النساء لديهن مستوى تعليمي منخفض[2]، مقابل 24٪ من الرجال و 28٪ فقط من اللاجئات المعيلات لأسرهن يعملن مقابل 47٪ من الرجال.

ومن المفارقات أنه على الرغم من كل نقاط الضعف المذكورة، صرحت 49٪ من اللاجئات أن أطفالهن التحقوا بالتعليم عن بعد بشكل منتظم و40٪ بشكل غير منتظم أثناء الحجر الصحي، مقارنة بـ 41٪ فقط و35٪ على التوالي لدى الرجال. تؤكد هذه الأرقام نتائج الدراسات التي أظهرت زيادة عبء العمل على النساء بشكل غير متناسب مقارنة بالرجال خلال فترة الحجر. في الواقع، أفاد 11٪ من الرجال أن عدم الاهتمام أو عدم توفر المساعدة من أحد الوالدين هو سبب وراء عدم متابعة التعليم عن بعد، مقابل 0٪ من النساء. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت 87٪ من اللاجئات ربات الأسر عن مساعدة أطفالهن في متابعة التعليم عن بعد، بشكل منتظم أو غير منتظم، مقابل 74٪ للرجال.

حلولنا

وإدراكاً منها للتحديات التي يواجهها اللاجئون بشكل عام واللاجئات على وجه الخصوص، وفي حدود مواردها، نظمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عمليات توزيع للمساعدات المالية لصالح جميع اللاجئين وطالبي اللجوء الأكثر ضعفا. واستهدفت هذه المساعدات المالية بشكل خاص طالبات اللجوء. في الواقع، تمثل النساء 42-45٪ من طالبي اللجوء المستفيدين، بينما يمثلن 31٪ فقط من جميع طالبي اللجوء.

بالإضافة إلى ذلك، بعد رفع الحجر الصحي، وضعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استراتيجية لتعزيز الأنشطة المدرة للدخل المتأثرة بأزمة كوفيد 19. كما تم إعطاء الأولوية للأنشطة المدرة للدخل التي تنفذها النساء بشكل منهجي كجزء من إجراءات التعزيز التعزيز المذكورة. وكانت الأنشطة المدرة للدخل الجديدة التي اقترحتها النساء ضمن أولويات هذه الإجراءات من التقييم إلى الموافقة.

للمزيد من المعلومات

المندوبية السامية للتخطيط دراسة حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للاجئين في المغرب . يونيو/حزيران 2020.

صفحة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئينب المغرب على الفايسبوك

المراجع

[1] لا تميز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين الزواج الموثق والزواج العرفي.
[2] ابتدائي أو بدون مستوى.